

CCass,27/03/1986,71

Identification			
Ref 20269	Juridiction Cour de cassation	Pays/Ville Maroc / Rabat	N° de décision 71
Date de décision 19860327	N° de dossier	Type de décision Arrêt	Chambre Administrative
Abstract			
Thème Recours pour excès de pouvoir, Administratif		Mots clés Prorogation annulée, Plan d'aménagement, Excès de pouvoir, Décision judiciaire, Décision administrative	
Base légale		Source Revue : Revue Marocaine de Droit المجلة المغربية للقانون Année : Septembre, Octobre 1987	

Résumé en français

Un plan d'aménagement prévu par un dahir qui n'est plus en vigueur ne peut servir de fondement à une décision administrative. L'ignorance par l'Administration d'une décision judiciaire revêtue de l'autorité de la chose jugée constitue un excès de pouvoir.

Texte intégral

المجلس الأعلى

الغرفة الإدارية

قرار رقم 71 صادر بتاريخ 1986/3/27.

التعليق:

حيث إن الشركة العقارية زيدانية تطلب بسبب الشطط في استعمال السلطة.

إلغاء المقرر الإداري الصادر تحت رقم 313 بتاريخ 17 مارس 1985 عن رئيس مجلس الجماعة الحضرية للصخور السوداء والذي

بمقتضاه رفض هذا الأخير الموافقة على تقسيم قطعها الأرضية ذات الرسم العقاري 15210 س.

وحيث وضحت الطاعنة أنها تملك قطعة عارية قابلة للتجزئة والبناء داخل مدينة الدار البيضاء ذات الرسم العقاري 15210 س 12 تبلغ

مساحتها 6283 متر مربع وأنها التمسست من رئيس المجلس الحضري للصخور السوداء المصادقة على مشروع تصميم تجزئة هذه البقعة الأرضية غير أنه رفض الاستجابة لطلبها هذا بمقتضى رسالة مؤرخة في 17 مارس 1985 بعله أن البقعة المذكورة تدخل في حدود مشروع إعداد طريق سريعة السير مؤدية إلى ميناء الدار البيضاء.

وحيث إن طالبة الإلغاء تعيب على المقرر المطعون فيه خرقه للقانون ولقرار صادر عن المجلس الأعلى ذلك أن مشروع الاعداد المقرر بمقتضى ظهير 2 أبريل 1955 الذي اعتمدها الإدارة في مقررها قد انتهى العمل به واستنفذ مفعوله بعد مرور عشر سنوات أي بتاريخ 2 أبريل 1965 وذلك بمقتضى الفصل 13 في فقرته الثانية من الظهير الشريف الصادر بتاريخ 30 يوليوز 1952 المتعلق بتنظيم المدن كما أن المقرر الصادر عن والي الدار البيضاء بتاريخ 10 نونبر 1975 تحت رقم 9/75 والقاضي بتمديد مفعول مشروع الإعداد موضوع ظهير 2 أبريل 1955 قد تقرر إلغاؤه بموجب قرار صادر عن المجلس الأعلى بتاريخ 5 يوليوز 1984 ولوزارة الداخلية بتاريخ 24/2/84 وقد زادت الطاعنة أن تجاهل السلطات الإدارية للقرارات القضائية المتوفرة بصفة مطلقة على قوة الشيء المقضي به يشكل شططا في استعمال السلطة وهذا التجاهل يمكن أن يؤدي أساسا لدعوى الإلغاء أو لدعوى التعويض .

وأن الطاعنة تحتفظ بحقها في إقامة دعوى لدى القضاء العادي ضد الجماعة الحضرية للصخور السوداء قصد الحكم لها بتعويض الضرر الذي ألحق بها بسبب منعها من استغلال ملكها والتصرف فيه منذ عدة سنوات وذلك في نطاق الفصلين 79 و 80 من قانون العقود والالتزامات.

– فيما يخص مشروعية المقرر المطلوب إلغاؤه :

حيث إن رئيس مجلس الجماعة الحضرية للصخور السوداء اعتمد على وجود مشروع إعداد طريق سريعة السير مؤدية إلى ميناء الدار البيضاء لرفض طلب الطاعنة الرامي إلى الحصول على رخصة القيام بتجزئة القطعة موضوع الرسم العقاري 15210 س. وحيث إن مشروع الإعداد المذكور كان موضوع الظهير الشريف الصادر بتاريخ 2 أبريل 1955 الذي انتهى العمل به بتاريخ 2 أبريل 1965 طبقا لمقتضيات الفصل 13 في فقرتها الثانية من ظهير 30 يوليوز 1952 ، المتعلق بتنظيم المدن كما أن المقرر الصادر عن والي الدار 75 القاضي بتمديد مفعول مشروع الإعداد / البيضاء أنفا بتاريخ 10 نونبر 1975 ، تحت رقم 9 المذكورة أعلاه قد سبق للمجلس الأعلى أن قضى بإلغائه وذلك بموجب قراره رقم 453 بتاريخ.

5 يوليوز 1984 وحيث يستفاد مما تقدم أن مشروع الإعداد المذكور لم يعد له أي سند قانوني ولم يبق العمل جاريا به وبالتالي لا يجوز لرئيس مجلس جماعة الصخور السوداء الاعتماد عليه في مقررها المطعون فيه بالإضافة إلى أن تجاهل الإدارة لقرار قضائي متوفر على حجية الشيء المقضي به نهائيا يكون شططا في استعمال السلطة لخرقه القواعد الأساسية للتنظيم والإجراءات القضائية التي باحترامها يحترم النظام العام.

وحيث إنه لئن كان للطاعنة الحق في تقييد دعوى التعويض عما عسى أن يلحقها من ضرر من جراء قرار الإدارة طبقا لقانون العقود والالتزامات، فإن هذا الحق ناتج عن القانون وبالتالي فلا محل للتصريح بحفظ حقها في إقامة الدعوى المذكورة.

وحيث إن القرار المطعون فيه مشوب بالشطط في استعمال السلطة حسبما تم بيان ذلك أعلاه.

لهذه الأسباب:

قضى المجلس الأعلى بإلغاء مقرر الرفض.